A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/65
E/1985/7
4 January 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الاربعون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٥

خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدافا للتقدم الاجتماعي

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٢	٢
ثانيا - التغييرات الاخيرة في السياسات الاجتماعية	٣ - ٩	٢
ثالثا - الاهداف الشاملة لجهود التنمية الوطنية	١٠ - ١٩	٥

../..

أولا - مقدمة

١ - نظرت الجمعية العامة ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، في تقرير الامين العام عن خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدافا للتقدم الاجتماعي (A/38/64 و Add.1) ، واتخذت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ القرار ٣٨/٣٥ الذى قررت فيه ، في جملة امور ، أن ترجو من الامين العام أن يقوم ، بالتشاور مع الدول الاعضاء ، باعداد تقرير اضافي عن الموضوع لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين ، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٢ - ووفقا لذلك ، قام الامين العام ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤ ، بدعوة الدول الاعضاء الى تقديم معلومات عن خبرتها ذات الصلة بالموضوع بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، وردت ردود من الدول التالية : جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العربية السورية والدانمرك والعراق والنمسا [(١)] . ويعرض هذا التقرير موجزا للمعلومات الواردة في الردود تحت عنواني : (أ) التغييرات الاخيرة في السياسات الاجتماعية ؛ و (ب) الاهداف الشاملة لجهود التنمية الوطنية .

ثانيا - التغييرات الاخيرة في السياسات الاجتماعية

٣ - وردت معلومات عن التغييرات الاخيرة في السياسات الاجتماعية في الردين الواردين من الدانمرك والنمسا .

ألف - النمسا

٤ - ذكرت حكومة النمسا ان السياسة المتعلقة بسوق العمل وسياسة الضمان الاجتماعي هما الآن مجالين رئيسيين من مجالات سياستها الاجتماعية . وترى الحكومة ان توفير فرص لاكبر عدد ممكن من الناس للتكسب والحصول على دخل مضمون او تقديم المساعدة الملائمة لغير العاملين في اعمال تعود عليها بالكسب هي مؤشرات للتقدم الاجتماعي . وينظر الى ادخال التكنولوجيات الجديدة ، التي تؤدى الى زيادة الانتاجية وكثيرا ما تنطوى على خطر ازدياد معدلات البطالة ، على انها أحد التحديات الحاسمة التي تواجه انتهاج سياسة اجتماعية ناجحة .

٥ - وتشجع السياسات النشطة المتعلقة بسوق العمل في النمسا الاستخدام الامثل لفرص العمالة القائمة . ونتيجة للتغييرات الهيكلية والتكنولوجية ، فان الطلب على العمالة الماهرة في ازدياد وتجب تلبيته عن طريق التدريب المهني الملائم . وتهدف البرامج التدريبية الى تيسير ادخال المنتجات والمواد والتقنيات الجديدة والى زيادة الحركة الداخلية للعمال . ويمنح الافراد والشركات ومؤسسات التدريب مساعدات مالية . ومنذ اعتماد قانون تشجيع سوق العمل ، اتيح جزء من التمويل عن طريق تأمينات البطالة . ويولى اهتمام خاص للفئات الهامشية من اليافعين . ويجرى انشاء برامج تدريبية لهذه الفئات لتحسين فرصهم في التنسيب عن طريق تقوية حافز العمل لديهم وتغيير نمط سلوكهم على نحو ايجابي . وتتضمن البرامج التي لها أهداف خاصة البرنامج المسمى "العمل ٠٠٠ ٨" ، وهو محاولة بدئ فيها في عام ١٩٨٤ لايجاد عمل لـ ٠٠٠ ٨ من الشباب او ممن يعانون من بطالة مزمنة عن طريق تقديم مساعدات مالية وغيرها من أشكال المساعدة لأغراض التدريب . وتتضمن برامج سوق العمل للشباب تدابير للحيلولة دون حدوث بطالة بين الشباب عن طريق تقديم حوافز للتدريب المهني . كما تقدم المساعدة للشركات لتدريب المبتدئين . وأحد الجوانب الهامة فيما يتعلق بسوق العمل بالنمسا هو تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة . وهذا يشمل تقديم المساعدة من أجل الدخول في مجالات مهنية نسبة المرأة فيها منخفضة عادة . وكجزء من سياسة تجريبية في مجال سوق العمل ، تقدم مساعدات الى الشركات التي يديرها العمال بأساليب تعاونية والى منظمات المساعدة الذاتية المنشأة لخلق الوظائف والمحافظة عليها ولتيسير ادماج الافراد في العمالة المنتجة .

٦ - وتؤثر التغييرات الحادثة في الانماط الديموغرافية ، وخاصة ازدياد الشيخوخة بين السكان ، في مشاريع الضمان الاجتماعي في النمسا . ومعدل النشاط في انخفاض لأسباب هيكلية ، من أهمها الدخول المتأخر في الحياة العملية والتقاعد المبكر . وينظر الى تقصير الحياة العملية الكلية للأفراد على انها تمثل تقدما اجتماعيا ولكنه يخلق صعوبات فيما يتعلق بتمويل نظام تأمين المعاشات التقاعدية . ومشاريع التأمين السائدة غير كافية للوفاء بتكاليف المعاشات التقاعدية ، ولاتزال المنح المقدمة من ميزانية الحكومة مرتفعة . وفي اطار اصلاح نظام تأمين المعاشات التقاعدية ، الذى سيبدأ نفاذه اعتبارا من عام ١٩٨٥ ، سيتم استخدام فترة أطول كأساس لتحديد المعاشات التقاعدية ، وبدلا من النظام السابق المبني على مبلغ أساسي تضاف اليه زيادات تدريجية ، سيتم حساب المعاشات التقاعدية في المستقبل على أساس زيادتها بصورة خطية . كما تم اعتماد أحكام جديدة بشأن الاستحقاق في المعاشات التقاعدية تفيد بصفة خاصة النساء اللاتي قطعن حياتهن الوظيفية لتربية الاطفال .

باء - الدانمرك

٧ - تؤكد المعلومات المقدمة من حكومة الدانمرك على زيادة كفاءة استخدام الموارد في القطاع الاجتماعي . واعادة تقييم الخدمات التي يقدمها القطاع العام للافراد من المواطنين تعتبر أمرا ضروريا . وتعتقد الحكومة انه يجب اجراء تغييرات في النظام العام للرعاية المؤسسية الذى تميز حتى الآن بتقديم حلول فنية ، وكثيرا ما تكون بيروقراطية ، للمشاكل الاجتماعية ، وقيد على المدى الطويل امكانيات الفرد على تنظيم وادارة شؤون حياته الخاصة . ونتيجة لذلك ، تناقصت مسؤولية الفرد عن تصرفاته الخاصة بينما لم يعترف الى حد ما بضرورة تقديم المساعدة الاساسية الى المحتاجين .

٨ - وينبغي ان يخول للحكومات المحلية ، التي هي في موقف يسمح لها بتطبيق حلول مختلفة على الاحتياجات الاجتماعية ، سلطات أوسع في تقرير السياسة الاجتماعية . وقد تم في هذا الصدد اقرار تعديلات في القوانين ذات الصلة في الدانمرك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ . وبالنظر الى الموارد المحدودة المتاحة ، فان الرأى يتجه الى انه من الضرورى ألا تقوم الحكومات المحلية بتجميدها عن طريق الابقاء بصورة منهجية على الهيكل القائم للخدمات الاجتماعية . وقد تضمنت التوصيات المقدمة الى السلطات المحلية ، على سبيل المثال ، وقف التوسع في مؤسسات الرعاية النهارية ودور رعاية المسنين الى ان تنتهي تلك السلطات من وضع برنامج شامل . وتعتقد الحكومة انه يجب تبسيط تلك البرامج والخطط المحلية وتجديدها لكي تصبح ادوات مرنة للادارة . ويجرى منح الحكومات المحلية فرصة أكبر لتركيز اهتمامها على مجموعة محددة من المشاكل .

٩ - وترى الحكومة الدانمركية انه من الضرورى ايجاد حلول يمكن عن طريقها للافراد ومجموعات المواطنين والمنظمات الطوعية ان تسهم في المهام الاجتماعية . وقد انشئت في عام ١٩٨٣ لجنة اجتماعية لتعزيز الاتصال فيما بين السلطات العامة والمنظمات الطوعية والاشخاص الآخرين المشتغلين بالعمل الاجتماعي . وتتمثل الفكرة الاساسية في تدعيم تعبئة الموارد الموجودة بالفعل في البيئة المباشرة للافراد بغية زيادة قدرتهم وعزمهم على حل مشاكلهم ، بدلا من التحول الى القطاع العام للحصول على مساعدة . وفي اطار تغير الحالة الاجتماعية ، الذى يتسم بوجود قدر أكبر بدرجة ملحوظة من القيود المالية وارتفاع معدل البطالة وتطور انماط الحياة الاسرية ، تركز حكومة الدانمرك على "القضاء على البيروقراطية" واعادة تشكيل برامج الرعاية الاجتماعية وزيادة المسؤولية والمشاركة من جانب الافراد .

../..

ثالثا - الاهداف الشاملة لجهود التنمية الوطنية

١٠ - تضمنت الردود الواردة من جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العربية السورية والعراق معلومات عن الاهداف الشاملة لجهود التنمية الوطنية .

ألف - جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

١١ - تذكر جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية انه منذ انشاء الجمهورية ، أمكن احداث تحول اجتماعي - اقتصادى جذرى في المجتمع والتغلب على التخلف الموروث عن طريق الجهود المشتركة التي بذلها الشعب بزعامة الحزب الشيوعي . وقبل الحرب العالمية الثانية ، أصبحت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بالفعل احدى الجمهوريات الاكثر تصنيعا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقد أعيد بناء الاقتصاد الوطني ، الذى دمرته الحرب ، خلال السنوات الخمس التالية . وتتميز جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في الوقت الحالي بمستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمكن تحقيقه نتيجة للتحول الاشتراكي في الهيكل الاجتماعي عن طريق الملكية العامة لوسائل الانتاج ، والقضاء على استغلال الانسان للانسان ، وانشاء مؤسسات مبنية على الاقتصاد المخطط ، وادخال المبادئ الاشتراكية في توزيع الدخول . وقد شمل هذا التحول توفير التعليم المجاني على جميع المستويات والرعاية الصحية المجانية وتوفير المساكن على نفقة الدولة واشراك العمال في ادارة الشؤون العامة على جميع المستويات . وقد زاد الدخل الحقيقي زيادة كبيرة ، بمقدار الضعف تقريبا خلال ال ١٥ سنة الاخيرة . وقد ظلت أسعار أصناف الاغذية الاساسية من اللحوم ومنتجاتها والزبد واللبن وغيرها من المنتجات دون تغيير لفترة تزيد على ٣٠ سنة .

١٢ - وقد استمرت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتيتة في تنفيذ برامج واسعة النطاق لتنمية الانتاج الصناعي والزراعي الحديث . ولكفالة استخدام الطاقة الاقتصادية للجمهورية على نحو يؤدى الى زيادة الانتاجية ، يجرى بذل جهود في ميادين العلم والتكنولوجيا والتعليم ، بما في ذلك التدريب المهني . وفي العقود الاخيرة ، تمت مضاعفة القدرة الاقتصادية للجمهورية كل سبع سنوات . وتشكل الصناعة نحو ٦٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وتتوخى الخطة المقررة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ زيادة الانتاج الصناعي بنسبة ٣٦ في المائة . ولاتزال الزراعة هي احدى مجالات الاولوية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وبعد انشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية بنحو ٦٠ عاما ، زاد الانتاج الزراعي في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية نحو ٦ مرات . وتم تحديث القاعدة التقنية للزراعة ، بينما زاد ايضا نطاق اصلاح الاراضي واستخدام الاسمدة .

١٣ - ويجرى ايلاء اهتمام مستمر لانتاج سلع استهلاكية جيدة . وقد ارتفع مستوى استهلاك الاغذية بالنسبة للفرد ، ولاسيما من اللحوم ومنتجاتها ، وتحسن غذاء السكان ليشمل المزيد من الفاكهة والخضر . ويعتبر البرنامج الغذائي الشامل الذى يغطي الفترة حتى عام ١٩٩٠ جزءا لا يتجزأ من البرنامج الغذائي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

١٤ - أما أموال الاستهلاك العامة ، التي تستخدم لتوفير خدمات اجتماعية مجانية او تساهلية ، مثل الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي فلا تزال اهميتها عالية . وقد كان مجموع المدفوعات والاستحقاقات التي تمت تغطيتها من تلك الأموال في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٨٣ مبلغ ٦٠٩ ٤ مليون روبل ، بالمقارنة بمبلغ ٢٨٣ ١ مليون روبل في عام ١٩٦٥ . وقد تم مؤخرا زيادة المعاشات التقاعدية كما تم تقرير استحقاقات للاشخاص الذين يستحقون معاشات تقاعدية ولكنهم يفضلون ان يعملوا . وبالاضافة الى الرعاية الصحية العادية التي توفرها المؤسسات المتخصصة والوقائية ، هناك تركيز متزايد على انشاء مرافق مثل المصحات ، التي تتيح الحصول على الرعاية الطبية والترويح في آن واحد . ويجرى توسيع شبكة المراكز السياحية ودور قضاء العطلات وغيرها من مرافق تحسين الصحة . كما يجرى ايلاء اهتمام خاص برعاية الأمومة والطفولة وتحسين ظروف العمل بالنسبة للمرأة . وتزداد الاحتياجات السكنية للسكان مع تحسن رفاههم ولا يغطي الايجار الذى يدفعه السكان سوى ثلث التكلفة الكلية للاسكان والخدمات المجتمعية التي تتحملها الدولة . وقد ادمج حق المواطنين في الحصول على سكن في دستور جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

باء - العراق

١٥ - ذكرت حكومة العراق انه بعد ثورة تموز/يوليه ١٩٦٨ ، خضع اقتصاد البلد لتغييرات ثورية هامة تتصل اتصالا مباشرا بضمان التحول الى الاشتراكية . وقد تم اتباع التخطيط المركزى لادارة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية . وفي فترة السبعينات ، حدث تحول من الاقتصاد الزراعي التقليدى الى الاقتصاد الزراعي - الصناعي الحديث ، الذى انطوى على تخفيض الاعتماد على الصادرات من المواد الخام وتطوير القطاعات الانتاجية واستخدام الفوائض المتراكمة لتمويل عملية التنمية . وقد تم تحقيق

معدلات نمو سريعة انعكست في التنمية الحضرية ونشاط التشييد وتطوير الخدمات الاجتماعية وتغيير أنماط الاستهلاك واساليب الحياة : اذ زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمعدل سنوى بلغت نسبته ٣٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٠ .

١٦ - وقد جرى تطوير الخدمات العامة الاساسية من الوجهتين الكمية والنوعية . واصبح التعليم بجميع مستوياته بالمجان في عام ١٩٧٤ . وزاد عدد التلاميذ في دور الحضانة والمدارس الابتدائية زيادة كبيرة ، كما تم احراز تقدم كبير في التدريب المهني والتعليم الجامعي . وتم ايضا توسيع الخدمات الصحية ، وزاد عدد الاطباء من ٧٥٩ ١ في عام ١٩٦٨ إلى ٥١٨ ٥ في عام ١٩٨١ . ويتم تقديم معظم الخدمات الصحية والمستحضرات الصيدلية بالمجان . وبذلت جهود جادة في تطوير الطاقة الكهربائية وشبكة الإمداد بالمياه وخاصة في المناطق الريفية .

١٧ - ومن المتوخى اجراء تغييرات كبيرة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي بوصف ذلك هدفا نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى . وقد زاد تكوين رأس المال الثابت الاجمالي (بالاسعار الحالية) من ١٥٤ مليون دينار في عام ١٩٦٨ إلى ٤٧١ ٣ مليون دينار في عام ١٩٨٠ . ووفقا لذلك ، ارتفع النصيب النسبي من تكوين راس المال الثابت الاجمالي في الدخل القومي من ١٩ر٧ في المائة في عام ١٩٦٨ الى ٣٢ر٧ في المائة في عام ١٩٨٠ . وارتفع نصيب القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤ر٥ في المائة في عام ١٩٦٨ إلى ٨١ر٤ في المائة في عام ١٩٨٠ ، بينما زاد نصيبه في الاستثمارات الكلية من ٣٥ إلى ٨٠ في المائة على مدى الفترة ذاتها . وفي الوقت ذاته ، لم يكن للتركيز على القطاع الذى طبق عليه النظام الاشتراكي اى أثر ضار على دور المؤسسات الخاصة ، التي ، على العكس من ذلك ، زادت من مساهمتها في إحداث تنمية متوازنة .

جيم - الجمهورية العربية السورية

١٨ - تتألف الاهداف العامة للخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية من زيادة دخول المواطنين ورفع مستوى معيشتهم ومستوى تعليمهم ؛ وتعديل هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاعات السلع الاساسية ؛ وتحقيق التحرر الاقتصادى عن طريق زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي ، وكفالة تحقيق العدالة في توزيع الدخل بغية تحقيق حياة أفضل لعامة السكان . كما تشجع الخطة القطاعات الصناعية والزراعية الخاصة والمختلطة وما تقدمه من مساندة ، وخاصة عن طريق الاستثمار ، الى القطاع العام وانجاز برامج التنمية .

١٩ - وتشمل أولويات الخطة التنفيذ الأمثل للمشاريع الاقتصادية الحالية وتحقيق تنمية ريفية على نطاق واسع وبصورة سريعة وتخفيف الاختلافات الحضرية - الريفية . وتتمثل الاهداف الاخرى للخطة في المواءمة بين أنماط الاستهلاك والقدرات الانتاجية وزيادة نسبة المتعلمين والاخصائيين في مجموع القوى العاملة ، والقضاء على الأمّيّة ، وتوفير الإسكان الملائم ، وتنفيذ الاصلاحات الادارية ، وتحديد اسعار الانتاج في ضوء التكاليف الاقتصادية ، وتحديد الاجور والمرتبات والحوافز على اساس كل من تكاليف الانتاج وتكاليف المعيشة . ومن المخطط تحقيق معدل نمو سنوى في الناتج المحلي الاجمالي تبلغ نسبته ٧ر٧ في المائة . وتتضمن خطة التنمية في الجمهورية العربية السورية اعتمادات لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى وتنص على تدابير محددة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والثقافة والشؤون الاجتماعية والعمل والاسكان وأسباب الراحة العامة .

الحواشي

(١) بالاضافة الى تلك الدول ، ابلغت البرازيل الأمين العام انه ليس باستطاعتها تقديم معلومات . وأبلغت كندا الأمين العام انها لا تنوى إعداد تقرير عن الموضوع ، مؤكدة على انها كانت قد امتنعت عن التصويت على القرار ٣٨/٢٥ وانها لا تؤيد كثرة عدد التقارير .

- - - - -